

أثر التضخم النقدي في سعر صرف العملة المحلية العراقية إزاء الدولار الأمريكي في السوق الموازية للمدة 2003-2010

م.د. أبتسام علي حسين *

المستخلص:

يُعد التضخم النقدي في العراق انعكاساً للسياسات الاقتصادية المالية والنقدية والتجارية المتعارضة التي أدت إلى تعميق الضغوط التضخمية، فضلاً عن العوامل الخارجية التي أدت دوراً رئيساً في رفع معدلاته. وعلى هذا الأساس سعت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر التضخم النقدي في سعر صرف العملة المحلية العراقية إزاء الدولار الأمريكي في السوق الموازية أثناء المدة (2003-2010)، وقد تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) على وفق البرنامج الإحصائي (SPSS) في تقييم وقياس أثر التضخم النقدي في سعر الصرف ضمن الاقتصاد العراقي، وقد بينت نتائج الدراسة أن للتضخم النقدي أثراً سلبية على سعر صرف العملة المحلية العراقية إزاء الدولار الأمريكي في السوق الموازية في أثناء المدة (1995-2010).

Abstract:

The Iraqi Economic inflation consider as a reversal and a result to the economic, financial, monetary and commercial conflicting policies that led to deepen the inflation pressures. Moreover, there is also external factors that play a major role in the process of raising rates.

So the study –from this concept- try to analysis and measure the effect of economic inflation at Iraqi currency exchange rate against the American dollar in equivalent market through the period (2003-2010), depending on Ordinary Least Squares (OLS) and according to Statistical Package for Social Sciences (SPSS) in evaluate and measure the effect of Monetary inflation at Iraqi currency exchange rate.

Finally, the results of this study had indicated to the passive effects to the Monetary inflation at Iraqi currency exchange rate against the American dollar in the equivalent market through the period (1995-2010).

المقدمة:

إن مشكلة التضخم النقدي في العراق هي نتيجة تفاعل عوامل مؤسسية وإدارية وقانونية، فضلاً عن عدم استقرار السياسات الاقتصادية النقدية والمالية، وغياب أدوات التنسيق بينهما. فضلاً عن عوامل الاختلالات الهيكلية، إذ إن الاختلال الأساس الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي الإعتماد الكبير على قطاع النفط الذي يرتبط أصلاً بالسوق العالمية والذي ترتفع درجة الإعتماد على وارداته في تمويل القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن ضعف ومحدودية الصادرات غير النفطية وهو الأمر الذي يعني اختلال في قطاع التجارة الخارجية فضلاً عن اختلال هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وهيكل الإستخدام، وسوء توزيع الكوادر والخريجين بين

* الكلية التقنية الادارية – بغداد .

مقبول للنشر بتاريخ 2015/4/12

الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، فضلاً عن ضعف دور البنك المركزي كسلطة نقدية ذات إستقلال مادي وإداري في السيطرة والرقابة على الائتمان، إن هذه الاختلالات كلها كانت لها نتائج سلبية في تعميق الضغوط التضخمية وتسارع معدلاتها في العراق، وعلى هذا الأساس يتبين تأثيرها في سعر صرف العملة المحلية.

أولاً : أهمية البحث :-

يؤثر التضخم في الاقتصاد القومي بشكل عام وعلى ذوي الدخل المحدودة بشكل خاص والذين يمثلون شريحة كبيرة في المجتمع، مما يسبب تدني في مستويات معيشتهم، كما يؤثر التضخم في سعر صرف العملة الوطنية المحلية إزاء العملات الأجنبية، مما يترتب على هذا التأثير إجراء معالجات مالية ونقدية من وزارة المالية والبنك المركزي، وذلك لغرض دعم الدينار العراقي امام العملات الاجنبية، فضلاً عن زيادة المرتبات وخفض الضرائب، لغرض دعم المستوى المعيشي للمواطن العراقي وخفض مستويات التضخم إلى الحدود التي لا تضر بمختلف شرائح المجتمع.

ثانياً : مشكلة البحث :-

تعد أسعار الصرف الموازية لأسعار الصرف الرسمية واحدة من المؤشرات الاقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الاقتصاد لأي دولة سواء أكانت من الدول المتقدمة أم من الدول النامية، وتتأثر أسعار الصرف بعوامل سياسية واقتصادية متعددة، ومن بين هذه العوامل التضخم النقدي الذي يعكس أثره بشكل واضح في سعر صرف العملة الوطنية في السوق الموازية، وتركز هذه الدراسة على محاولة الإجابة عن التساؤل الآتي: هل أن للتضخم النقدي أثراً واضحاً ودقيقاً في سعر صرف العملة المحلية العراقية إزاء الدولار الأمريكي في السوق الموازية في أثناء المدة (2003-2010).

ثالثاً : هدف البحث :-

يهدف البحث إلى التعرف على التضخم النقدي وأنواعه وأسبابه وآثاره الاقتصادية، فضلاً عن التعرف على سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه، فضلاً عن تحليل وتقييم واقع التضخم وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي أثناء المدة (2003-2010)، ومعرفة أثر التضخم النقدي ممثلاً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في سعر الصرف الموازي للدينار العراقي إزاء الدولار الأمريكي في الاقتصاد العراقي في أثناء المدة (1995-2010).

رابعاً : فرضية البحث :-

ينطلق البحث من فرضية مفادها، إن ارتفاع نسب التضخم ممثلاً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في أثناء مدة الدراسة يؤدي الى تدهور سعر الصرف الموازي للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.

خامساً : حدود البحث :-

إن مدى زمني للبحث يتحدد بالمدة من (2003-2010)، ماعدا الجانب القياسي من البحث في المبحث الثالث، فقد تم الاعتماد على بيانات السلسلة الزمنية (1995-2010) وذلك للحصول على نتائج أكثر دقة في القياس الاقتصادي، أما المدى المكاني فكان عن دراسة واقع الاقتصاد العراقي وقياس أثر التضخم النقدي في أسعار صرف العملة المحلية العراقية إزاء الدولار الأمريكي في السوق الموازية.

سادساً : أسلوب البحث :-

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي عند تناولنا المبحث الأول والثاني من الدراسة، فضلاً عن الاعتماد على الأسلوب القياسي في معالجة مشكلة البحث وذلك في المبحث الثالث والأخير من الدراسة.

سابعاً : هيكلية البحث :-

تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات والتوصيات، تناولنا في المبحث الأول منه الإطار النظري للدراسة حول التضخم النقدي وأسعار الصرف، أما المبحث الثاني من الدراسة فقد تناولنا فيه بالتحليل والتقييم واقع التضخم الاقتصادي، وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2003)، وجاء المبحث الثالث من الدراسة ليوضح عن طريق النموذج القياسي أثر التضخم النقدي في سعر صرف العملة الوطنية العراقية للمدة (1995-2010) واختتمت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

الإطار النظري للدراسة [حول التضخم النقدي وسعر الصرف]

تمهيد :-

يأخذ موضوع التضخم وسعر الصرف أهمية كبيرة في اقتصادات العالم كافة كونه يمس المواطن العادي، وكذلك صانعي القرار الاقتصادي والسياسي، وتقف وراء التضخم مجموعة من الأسباب، منها الاختلالات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية، ومنها أسباب نقدية نتيجة لزيادة عرض النقود في الاقتصاد، ومنها أسباب مالية نتيجة لزيادة النفقات على الإيرادات ومنها أسباب تجارية متمثلة في زيادة الواردات عن الصادرات، لذلك يُعد المستوى العام للأسعار وتغيراته من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف وتقلباته، وعلى هذا الأساس تم تقسيم المبحث الأول من الدراسة على ثلاث محاور وهو كالآتي :-

المحور الأول :- مفهوم التضخم وأنواعه وأسبابه وآثاره الاقتصادية .

المحور الثاني :- مفهوم سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه .

المحور الثالث :- العلاقة بين التضخم وسعر الصرف .

المحور الأول : مفهوم التضخم ، أنواعه ، أسبابه وآثاره الاقتصادية

أولاً : مفهوم التضخم :

تعددت تعريفات التضخم الاقتصادي على عدة أوجه، إلا أنها جميعاً تدور حول الارتفاع المستمر والمتصاعد في المستوى العام للأسعار ، لذلك تم تعريف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما أثناء مدة زمنية محددة⁽¹⁾.

كما تم تعريف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وما يقابله من تدهور في القوة الشرائية للعملة في أسواق السلع والخدمات ، وهو يحدث غالباً عند تجاوز الناتج المحلي الإجمالي للمستوى التوازني الموافق للطاقة الإنتاجية الكامنة في اقتصاد السوق أو عند انعكاس المؤشرات الخارجية كالحروب وتقلبات الأسواق⁽²⁾.

وهناك تعريف آخر للتضخم يشير على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، والذي ينجم عن زيادة المعروض النقدي ، إزاء انخفاض المعروض السلعي⁽³⁾. إذ يؤدي هذا الاختلال ما بين قوى العرض والطلب إلى آثار سلبية على كل من مستوى الإنتاج والاستخدام وهذا الأمر حاصل في أي اقتصاد ، بسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود وارتفاع الأجور، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج ومن ثم انخفاضه وانخفاض الاستخدام .

وبناءً على ما تقدم نستنتج بأن التضخم ظاهرة نقدية تحدث نتيجة الارتفاع المستمر والمتزايد في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والناتج عن عوامل داخلية ، على سبيل المثال ارتفاع حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد، مما يسبب تضخم نقدي نتيجة زيادة الدخل وزيادة الإنفاق مع بقاء كمية السلع على حالها ، وكذلك التقلبات التي تحدث في أسعار الصرف مما يؤدي إلى عجز قوى الطلب عن اللحاق بقوى العرض في الاقتصاد وتدهور القوة الشرائية للنقود ، أو يحدث نتيجة عوامل خارجية منها الحروب والأزمات الاقتصادية الخارجية .

ثانياً : أنواع التضخم :

يوجد للتضخم أنواع كثيرة ومختلفة وهي كالآتي :-

1. التضخم الحقيقي True Inflation (تضخم جذب الطلب) Demand Pull Inflation :

يعرف كينز التضخم الحقيقي بأنه الحالة التي لا تؤدي فيها الزيادة الإضافية في الطلب الكلي إلى زيادة في الإنتاج⁽⁴⁾. ويعتقد كينز أن مرونة الإنتاج تكون صفراً عند مستوى معين في الأجل القصير بالنسبة إلى التغيرات في الطلب الكلي . وهذا يعني أنّ الأسعار سوف ترتفع بشدة في الأمد القصير وليس هناك زيادة في الإنتاج . ويؤكد الاقتصاديون أنّ هذا الطلب الزائد أو الفائض (Excess Demand) على كمية السلع والخدمات المعروضة يسحب (Pulling Up) الأسعار إلى مستويات أعلى ، وهذا يدعى تضخم الطلب، لذلك

(1) خالد واصف الوزني ، د. احمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة السادسة ، دار وائل للنشر، عمان ، 2003 ، ص249 .

(2) هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005 ، ص197 .

(3) زكريا الدوري ، يسرى السامرائي ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006 ، ص136 .

(4) J.M., Keynes , The General Theory Of Employment Interest and Money , New York , Harcourt , Brace and Co. Inc. , 1936 , P.303 .

فان الزيادة في الطلب الكلي ربما تكون بسبب زيادة البرامج الاستثمارية، أو بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي، أو بسبب تخفيضات الضرائب أو عن طريق نمو ثقة المستهلك ، ومن الحكومة عن طريق زيادة برامج الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة ، ومن زبائن في خارج البلد يطلبون صادرات البلد . وفي واقع الحال فان السلع يمكن أن تستورد من الخارج وهذا يقلل إلى حد ما تأثيرات تضخم جذب الطلب.

2. التضخم التدريجي Gradual Inflation :

يُعد التضخم التدريجي من أكثر أنواع التضخم أهمية في الحياة العملية بالنسبة لمعظم البلدان ، كما يعرف هذا النوع بالتضخم الزاحف (Creeping Inflation) والذي يمتاز به الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة ، ويتصف هذا النوع من التضخم بارتفاع بطيء للأسعار حتى في الحالات التي تكون فيها زيادة معتدلة في الطلب ، أي أنه لا تكون هناك زيادات حادة في مستويات الأسعار⁽¹⁾.

3. التضخم المكبوت Suppressed Inflation :

ويمثل الحالة التي تتدخل فيها الحكومة لمنع ارتفاع الأسعار عن طريق الرقابة على الأسعار وإتباع سياسات التفتين ونظام البطاقات للحد من الإنفاق على السلع بغية السيطرة على الأسعار ، ويعتقد بعض الاقتصاديين بأنه كلما طال مدة استخدام وسائل كبت الأسعار عند مستوى معين كلما ازداد احتمال زيادة الطلب ، بحيث تصبح هذه الوسائل غير فعالة وبالتالي إنفجار ظاهرة ارتفاع الأسعار⁽²⁾. أما وجهة نظر Friedman فتؤكد على أنه إذا كان لابد من ارتفاع الأسعار فينبغي عدم التدخل في هذه الظاهرة، أي أنه من الأفضل أن يكون التضخم مفتوحاً بدلاً من أن يكون مكبوتاً⁽³⁾.

4. التضخم المفرط (الجامح) Hyperion Inflation :

وهي الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بمعدلات مرتفعة جداً تزداد معها سرعة تداول النقود وتفقد النقود إحدى أهم وظائفها كمستودع للقيمة ، ويؤدي هذا النوع من التضخم إلى فقدان ثقة الجمهور بالعملة الوطنية بحيث يسعون للتخلص منها ويفضلون حيازة السلع والموجودات الثابتة ، أي أن الأفراد يرفضون الاحتفاظ بالنقود⁽⁴⁾. ويحدث هذا النوع من التضخم في أوقات الأزمات والحروب والكوارث ، كما حدث في ألمانيا أثناء المدة (1923-1920) ، وفي لبنان أثناء الحرب الأهلية أثناء المدة (1975-1990)، وفي العراق بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 .

ثالثاً : أسباب التضخم :

التضخم على وفق التعريفات السابقة يعني دائماً ارتفاع المستوى العام للأسعار، وعليه فان قضية التضخم وارتفاع الأسعار هي أولاً وأخيراً قضية طلب وعرض ، وإن اختلفت تفاصيل ذلك من حالة لأخرى وذلك تبعاً لمكونات قوى العرض والطلب وتفاعلاتها .

ويضيف الاقتصاديون أسباب ارتفاع الأسعار ونشوء التضخم إلى واحد أو أكثر من الأسباب الآتية :

1. التضخم الناشئ عن الطلب⁽⁵⁾:

يحدث هذا النوع من التضخم عندما يرتفع الطلب الكلي لقطاع المستهلكين والمستثمرين في المجتمع في الوقت الذي يظل فيه العرض المتاح من السلع والخدمات أكثر محدودية ، ويحدث النقص في العرض من السلع والخدمات، نظراً لأن الموارد الاقتصادية أصبحت كلها مشغولة بالكامل ، أو لأنه لا يمكن زيادة الإنتاج من السلع والخدمات بسرعة كافية لمواكبة الزيادة في الطلب ويمكن أن نميز بين ثلاث مراحل وهي كالآتي :

المرحلة الأولى : وهي التي لا يحدث فيها أي تضخم وذلك، لان الموارد الاقتصادية لا تكون مشغولة بكاملها ، وبالتالي فان أي زيادة في الإنفاق القومي تؤدي إلى زيادة مماثلة في توظيف وتشغيل الموارد الاقتصادية المعطلة أو غير المشغولة في الإنتاج الكلي ، بينما تحافظ الأسعار على مستواها الثابت.

المرحلة الثانية : في هذه المرحلة يقترب الاقتصاد القومي من مستوى التشغيل الكامل ومع استمرار الزيادة في الإنفاق القومي تصبح بعض الموارد الاقتصادية أكثر ندرة وقد تفقد من السوق وبالتالي ترتفع أسعار هذه العناصر وتزداد كلفة الإنتاج عموماً ، وهذه تنعكس بدورها أيضاً في زيادة أسعار السلع والخدمات

(1) W.C. , Paterson , Income , Employment and Economic Growth , New York , w.w. Norton and Co. Inc , 1967 , P.384 .

(2) A.C. , Day. & S.T. , Beza. , Money and Income , New York , Oxford University Press , 1960 , P.287 .

(3) M. , Friedman , Dollars and deficits , Englewood Cliffs , New Jersey , prentice Hall , Inc , 1968 , P.18 .

(4) كامل علاوي كاظم الفتلاوي ، حسن لطيف كامل الزبيدي ، مبادئ علم الاقتصاد ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص 273 .

(5) صالح الخصاونة ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 1999 ، ص 168 .

المنتجة ، وهكذا فإن زيادة الإنفاق القومي في هذه المرحلة يؤدي إلى زيادة في التوظيف وتشغيل الموارد الاقتصادية المعطلة جنباً إلى جنب مع قدر معقول من التضخم .

المرحلة الثالثة : في هذه المرحلة يصل الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل أو الإنتاج الكامل، وبالتالي يصبح من المتعذر زيادة الإنتاج، وعليه فإن أي زيادة في الإنفاق العام، أو الطلب الكلي الفعال في هذه المرحلة لابد أن تنعكس في زيادة الأسعار مما يؤدي إلى نشوء ما يسمى بالتضخم الحاد أو الجامح .

2. التضخم الناشئ عن التكاليف :

ويسمى أيضاً بتضخم دفع الكلفة **Cost-Push Inflation** ويحدث هذا التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج وعلى وجه الخصوص تكاليف العمل (الأجور) والمواد الخام مثل النفط، وذلك عندما تستورد المواد الخام وعناصر الإنتاج من الخارج، وقد ترتفع التكاليف نتيجة أسباب مختلفة مثل رفع الأسعار من العارضين ، وهذه معروفة بوصفها صدمات خارجية، لأنها تتأصل من خارج النظام الاقتصادي ولها تأثير رئيس في الاقتصاد الوطني⁽¹⁾.

3. التضخم الهيكلي :

ويعود تفسير هذا النوع من التضخم إلى نظرية التسارع (التعجيل) **Accelerations Theory** إذ تجمع هذه النظرية بين جانبي العرض والطلب في تفسير هذه الظاهرة التي تحدث نتيجة زيادة في الطلب وزيادة في التكاليف في بعض الصناعات الرئيسية ، على الرغم من أن الطلب الكلي في حالة توازن مع العرض الكلي في الاقتصاد القومي، بعبارة أخرى فإنه يحدث عندما ترتفع أسعار بعض السلع الأساسية التي تدخل كمود أولية وسيطة في إنتاج سلع أخرى مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع أسعار السلع الأخرى وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار⁽²⁾.

وينتج هذا التضخم عن عدم مرونة الموارد لصعوبة انتقالها وصعوبة تكيفها مع ظروف السوق ، وكذلك فترات التباطؤ ، وبهذا تظهر الاختناقات في الأجل القصير مما يجعل العرض قاصراً عن التجاوب مع زيادة الطلب⁽³⁾.

ويرى كثير من الاقتصاديين أن القوى التضخمية في البلاد المتخلفة تربط وراؤها مجموعة من الاختلالات الهيكلية التي تبعث على الزيادة التضخمية في كمية النقود والتي تأتي في مقدمتها التخصص في إنتاج وتصدير مادة أو عدد قليل من المواد الأولية وجمود الجهاز المالي الحكومي في البلدان المتخلفة ، فضلاً عن الفجوة الغذائية التي تواجه معظم البلدان المتخلفة والتي تتمثل في قصور الإنتاج المحلي من المواد الغذائية عن إشباع حاجات السكان فيها وبالتالي تضطر إلى الاستيراد من الخارج فضلاً عن طبيعة عملية التنمية وما تولده من ضغوط تضخمية على وجه الخصوص في مراحلها الأولى⁽⁴⁾.

رابعاً : الآثار الاقتصادية للتضخم :

تعد الضغوط التضخمية من أهم المشكلات الاقتصادية التي تسعى السلطات النقدية والمالية في جميع الدول إلى الحد منها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، لذلك يمكن إيجاز التأثيرات الناجمة عن التضخم في مجالات عديدة منها :

1. أثر التضخم على سعر الصرف :

يؤدي التضخم إلى تدهور قيمة العملة الوطنية وبالتالي تدهور سعر صرف العملة الوطنية إزاء العملات الأجنبية وما إلى ذلك من آثار سلبية على عملية الاستثمارات الأجنبية في الداخل نظراً، لعدم استقرار قيمة العملة المحلية وسعر صرفها، لذلك يعد التضخم ظاهرة خطيرة على مسار وحركة الاقتصاد القومي ذلك لأن التضخم يسهم دائماً في انخفاض القوة الشرائية للعملة وبالتالي يؤدي إلى زيادة الأموال المطلوبة لتمويل المشروعات الاقتصادية⁽⁵⁾.

(1) محمد صالح الفريشي ، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية ، ط1 ، أثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص317.

(2) نزار سعد الدين العيسى ، ابراهيم سليمان قطف ، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ، ط1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006 ، ص273 .

(3) احمد محمد احمد ابو طه ، التضخم النقدي أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث (دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين)، الطبعة الاولى ، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية 2012 ، ص120-121 .

(4) محمد عزت غزلان ، اقتصاديات النقود والمصارف ، ط1 ، دار النهضة العربية ، بيروت 2002 ، ص309-312 .

(5) كاظم جاسم العيسوي ومحمود الوادي ، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي ، ط1 ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2000 ، ص127 .

2. أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل الحقيقي :

يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية لذوي الدخل المحدود ، أو الذين ارتفعت دخولهم النقدية بنسبة أقل من نسبة الارتفاع في الأسعار ، فضلاً عن هذه الشريحة الواسعة من المجتمع من العاملين في الأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع العام والخاص الذين يعدون في مقدمة المتضررين من التضخم ، وهناك أيضاً فئة المتقاعدين وأصحاب المدخرات النقدية الذين يعانون من انخفاض القوة الشرائية لدخولهم النقدية بسبب التضخم ، أما بالنسبة للفئات المستفيدة من التضخم فيأتي في مقدمتها أصحاب المهن والأعمال الحرة وملوك الأراضي والعقارات ، إذ ترتفع دخولهم وعوائد ملكيتهم للأصول الثابتة خلال مدة التضخم⁽¹⁾.

من ذلك نستنتج إن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل غير المحدودة وفي غير صالح ذوي الدخل المحدود .

3. أثر التضخم على ميزان المدفوعات :

يترتب على التضخم إختلال ميزان المدفوعات بالاتجاه الذي يخلق عجزاً به وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات ، فالزيادة التضخمية في الإنفاق القومي وبالتالي الدخل النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع المحلية والمستوردة ، ولو كان الاستيراد طليفاً سوف يزداد حجمه وترتفع مدفوعاته ويعمل على امتصاص موارد الدولة من النقد الأجنبي ، إما إذا كان الاستيراد مقيداً فيقل ما يمكن تسريبه من فائض القوة الشرائية إلى الخارج فيرتد إلى السوق المحلية فيزيد الطلب على السلع المنتجة محلياً ، ولاسيما تلك السلع البديلة للواردات فيشتد ارتفاع الأسعار ، ومن زاوية أخرى يضعف التضخم مقدرة البلاد على التصدير ، لأنه سوف يخفض من حجم السلع القابلة للتصدير لزيادة الحافز على توجيه جانب منها إلى السوق المحلية ، فضلاً عن إن التضخم يميل إلى رفع تكاليف إنتاج سلع التصدير مما يضعف من مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية⁽²⁾.

4. أثر التضخم على الادخار والاستهلاك والاستثمار :

يؤدي التضخم إلى تخفيض حجم المدخرات الاختيارية الممكنة وزيادة الإنفاق الاستهلاكي ، كما أنه يؤدي إلى سوء استخدام المدخرات الإجبارية مما يؤثر سلباً في معدل النمو الاقتصادي وبالأخص في البلدان النامية ، كما يؤدي إلى آثار سلبية على الاستثمار وأنماطه واتجاه المستثمرين إلى الامتناع عن الاستثمار الداخلي والتوجه نحو الاستثمار في الدول التي تتمتع نقودها بنوع من الاستقرار⁽³⁾. أو إنهم يستثمرون في أسواق المال والمضاربة، مما يؤدي إلى الحد من الرخاء والنمو الاقتصادي.

المحور الثاني : سعر الصرف (المفهوم والعوامل المؤثرة فيه)

أولاً : مفهوم سعر الصرف :

يعرف سعر الصرف بأنه سعر عملة بدلالة عملة أخرى أو إزاء العملات الأخرى⁽⁴⁾. كما يعرف سعر الصرف بأنه سعر للعملات الأجنبية يحدده الطلب والعرض في سوق الصرف⁽⁵⁾. وبذلك فهو لا يختلف عن أسعار السلع الأخرى يعلن في الأسواق المحلية يومياً شأنه شأن مختلف السلع الدولية الأخرى ، وأسعار الصرف لا غنى عنها طالما بقيت الحاجة قائمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، ويمكن تصور الحالة التي يستغنى فيها عن أسعار الصرف عندما تستخدم جميع الدول عملة مشتركة كما في منطقة اليورو . وتفرق كثير من الأدبيات الاقتصادية بين مفهومين لسعر الصرف وهما⁽⁶⁾:

1. **سعر الصرف الحقيقي :** ويعرف على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاساً بعملة مشتركة .

2. **سعر الصرف الاسمي :** وهو سعر يمثل العلاقة الكلية الناشئة بين القيمة الفعلية للعملة المحلية معبراً عنها بمعادل Numeraire معين والقيمة المجمعة لسلة العملات الأجنبية المبين عنها بالمعادل نفسه.

(1) عبد الوهاب الأمين ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 ، ص 218 .
 (2) محمد عزت غزلان ، مصدر سابق ، ص 321 .
 (3) احمد محمد احمد ابو طه ، مصدر سابق ، ص 142-143 .
 (4) محمد صالح القرشي ، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية ، مصدر سابق ، ص 320
 (5) عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي ، سعر الصرف وأدواره في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات) ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 ، ص 23
 (6) المصدر السابق ، ص 27 ، 29

ويربط سعر الصرف الحقيقي بين الأرقام القياسية للأسعار وسعر الصرف الاسمي ويحسب على وفق الصيغة الآتية (1) :

$$Re = \frac{P_d}{e P_f}$$

وتمثل : Re = سعر الصرف الحقيقي

e = سعر الصرف الاسمي

P_d , P_f = الرقم القياسي للأسعار المحلية والأجنبية على التوالي .

ومن الصيغة أعلاه يتضح إن العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي علاقة عكسية وكذلك بينه وبين الرقم القياسي للأسعار الأجنبية ، وطردية مع الرقم القياسي للأسعار المحلية . وسعر للصرف الحقيقي يساوي (1) في حالة تساوي سعري السلعة المحلية والعالمية بعملة واحدة : وقد يكون اكبر أو أصغر من (1) عندما يكون السعر المحلي اكبر أو أصغر من السعر العالمي .

وعادة يقوم راسمو السياسة بإدارة سعر الصرف الرسمي على نحو يحول من دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بالنسبة للقيمة الأصلية لخط أساس معين وبالعكس من ذلك فأن وجود سعر صرف اسمي محدد يعني وجود سعر صرف حقيقي مرن .

ثانياً : العوامل المؤثرة في أسعار الصرف :

أن سعر الصرف ما هو إلا مؤشر يستجيب بقوة للمؤثرات الاقتصادية الكلية ، ومن أهم العوامل المؤثرة في حركة سعر الصرف هي :

1. **معدل التضخم** : يؤدي ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية إلى زيادة كل من الاستيرادات والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يدفع بسعر الصرف إلى الارتفاع ، إذ أن ارتفاع معدل التضخم في الاقتصادات الوطنية يؤثر باتجاه انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى مما يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من عملة أجنبية مقابلة لها (2).

2. **كمية النقود** : يرى الاقتصادي Friedman إن حركات الأسعار تعكس بشكل أساس التغيرات المهمة في كمية النقود وأن هناك علاقة وثيقة بين تغيرات كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج وحركات الأسعار ، وفي ذلك يقول (ليس هناك من حالة حصل فيها تغير أساس في كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج من دون أن ترافقه تغيرات مهمة في مستوى الأسعار بالاتجاه نفسه وبالعكس) (3).

ويُعد النقديون سعر الصرف على أنه سعر نسبي لعمليتين وبالتالي فهو يتحدد بالطلب والعرض النسبي لكليهما وفي ظل افتراض تعادل القوة الشرائية ، فأن العرض المحلي للنقود يحدد مستوى الأسعار المحلية وبالتالي فأن سعر الصرف يحدده المعروض النقدي في الدولة المعنية بالنسبة للمعروض النقدي في الدول الأخرى .

3. **أسعار الفائدة** : تؤثر أسعار الفائدة على أسعار الصرف بشكل غير مباشر فانخفاض أسعار الفائدة مع توفر فرص استثمارية يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف استثمارها ويتحقق الاستثمار وينشط الاقتصاد الوطني ، مما يؤدي إلى تحسن قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى . في حين يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تجنب الاقتراض من المستثمرين وينتج عن ذلك إنحسار الاستثمار وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى نتائج عكسية تقلل من متانة الاقتصاد الوطني وينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى (4).

4. **ميزان المدفوعات** : يعد التوازن والاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف ، كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي ، ويحدث الاختلال في ميزان المدفوعات في حالة حصول تباين بين مدفوعات ومقبوضات البلد مع العالم الخارجي خلال مدة زمنية معينة تقدر عادة بسنة .

ويمكن معرفة الاختلال الاقتصادي عن طريق حدوث تغيراً في أرصدة الذهب والنقد الأجنبي وحصول تغيرات في ميزان المدفوعات الأساسي الذي يتكون من ميزان الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل والذي يتم عن طريق تحديد حجم الاختلال ، فضلاً عن حصول تغيرات في السيولة الخارجية والتي تساوي الاحتياطيات الرسمية (الذهب والعملات الأجنبية وشريحة الذهب لدى صندوق النقد الدولي) مضافاً إليها التغيرات الصافية في

(1) علي توفيق الصادق ، المنافسة في ظل العولمة القضايا والمضامين ، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية ، صندوق النقد العربي ، العدد الخامس ، ابو ظبي 1999 ، ص 45 - 46

(2) عبد المنعم السيد علي ، عبد الرحمن حبيب ، نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، 1986 ، ص 7 .

(3) عوض فاضل الدليمي ، النقود والبنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، 1995 ، ص 481.

(4) عبد الوهاب الامين ، و زكريا عبد المجيد الباشا ، مبادئ الاقتصاد ، الجزء الثاني الاقتصاد الكلي ، دار المعرفة ، الكويت ، 1983 ، ص 196 .

الالتزامات القصيرة الأجل ، فضلاً عن العمليات التلقائية ذات الطابع المستقل مثل الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات والمدفوعات من طرف واحد وحركة رؤوس الأموال⁽¹⁾.

المحور الثالث : العلاقة بين التضخم وسعر الصرف

يمكن تحليل العلاقة بين التضخم وسعر الصرف عن طريق المدارس الاقتصادية المختلفة التي فسرت هذه العلاقة ، فقد ركز التحليل الكلاسيكي في القرن التاسع عشر على جانب واحد من جوانب التضخم وهو التضخم النقدي والذي يفيد بأن زيادة عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها يؤدي إلى انخفاض قيمتها ، بعبارة أخرى ارتفاع مستوى الاسعار وإذا ازداد الطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها ، ارتفعت قيمتها ، أي أنخفاض مستوى الاسعار ، لذلك بنى أصحاب نظرية كمية النقود اعتقادهم على أن أي زيادة في العرض النقدي سيتم أنفاقة في شراء السلع والخدمات ، وأستناداً إلى قانون (ساي) من أن العرض يخلق الطلب فإن الناتج يكون عند مستوى التوظيف الكامل مما يدفع الأسعار إلى امتصاص كل زيادة في عرض النقود⁽²⁾.

ثم جاءت تحليلات الاقتصادي كينز والتي ركز فيها على العوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي النقدي وخاصة ما يتعلق بالميل للاستهلاك وسعر الفائدة وسعر الصرف والكفاءة الحدية لرأس المال ، وتوصل كينز إلى أن التضخم هو الزيادة في حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار ، وبعبارة أخرى تتبلور أهمية التضخم في وجود فائض في الطلب على السلع يفوق المقدرة الحالية للطاقة الانتاجية⁽³⁾.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين ظهرت المدرسة السويدية الحديثة والتي جعلت للتوقعات أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم ، إذ ترى هذه المدرسة أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على خطط الاتفاق القومي من جهة وخطط الانتاج القومي من جهة أخرى ، وإنما تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار ، إذ افترض فريدمان أن التقلبات العشوائية في الطلب على النقود صغيرة جداً ، فالطلب على النقود يرتبط بالدخل الدائم وليس بالدخل الجاري ، لذلك فإن الطلب على النقود مستقر ويمكن التنبؤ به مما يعني إمكانية التنبؤ بالتغير في الاتفاق النقدي نتيجة تغير معين في كمية النقود ، وبالتالي توصل فريدمان إلى أن العرض النقدي هو المحدد الأساس للدخل النقدي وهو الشيء نفسه ما قرره النظرية الكمية التقليدية⁽⁴⁾.

كما أن التحليل النقدي لسعر الصرف يقوم على خاصية أساس الا وهي ربط التوازن في سوق النقود بالتوازن الخارجي وبالتالي فإن وضع العلاقة بين العرض النقدي والطلب على الأرصدة النقدية يمثل علاقات مركزية لدى النقديون ويستمد التحليل النقدي لسعر الصرف أساسه من نظرية تعادل القوة الشرائية والتي ترتبط باسم الاقتصادي السويدي (Gustav Cassel) والتي تركز على مبدأ بسيط مفاده أن قيمة العملة تتحدد على أساس قدرتها الشرائية ، ومن ثم فإن سعر الصرف التوازني يجب أن يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقية للعملةتين المعنيتين ، فالدولة التي تتميز بمعدل تضخم مرتفع تجد صعوبات كبيرة في تصدير منتجاتها وهو ما يؤثر على الميزان التجاري ، وقد أثبت هذا النموذج قدرة كبيرة على التنبؤ بأسعار الصرف على المدى الطويل ، إلا أنه يؤخذ عليه الفرضيات الغير واقعية التي بنيت عليها هذه العلاقة كتوافر منافسة حرة وكاملة في الاقتصاد وعدم وجود تكاليف التنقل والرسوم الكمركية⁽⁵⁾.

كما أن أثر تغيرات سعر الصرف على الأسعار المحلية يأتي عن طريق ثلاثة مصادر رئيسية هي :-

- 1- أثر التغيرات في سعر الصرف على قيمة الواردات من السلع الوسيطة والنهائية .
 - 2- أثر قيمة الواردات على أسعار السلع الأخرى في الاقتصاد .
 - 3- الأثر على الأجور النقدية في الاقتصاد، بسبب محاولة أصحاب الأجور المحافظة على القوة الشرائية لدخولهم وذلك، نتيجة لتغير المستوى العام للأسعار .
- الا أن تأثيرات تغيرات سعر الصرف على الاسعار المحلية والمدة التي يستغرقها تحقق هذا التأثير لا يزال محل خلاف ، ذلك أن قوة هذا التأثير وسرعته تعتمد على عوامل مختلفة منها :
- أذ انه من المتوقع أن يزداد تأثير تغيرات سعر الصرف مع زيادة نسبة الواردات إلى اجمالي السلع المستهلكة وزيادة درجة المنافسة في الصناعة⁽⁶⁾.

(1) D., Salvator, International economies , johnwihy & sons , New Yourk , 2001 , P.551 .

(2) أسامة بشير الدباغ ، البطالة والتضخم ، ط1 ، الأهلية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007 ، ص58 .

(3) نشأت محمد الوكيل ، التوازن النقدي ومعدل الصرف ، دراسة تحليلية مقارنة ، ط1 ، شركة ماس للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2006 ، ص106 .

(4) مصدر سابق ، ص181 .

(5) مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2004 ، ص385 .

(6) حسين العمر ، تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي ، مجلة جامعة الملك سعود ، 1997 ، على الموقع www.Ksu.edu.sa ، ص335 .

المبحث الثاني

تحليل وتقييم واقع التضخم وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة

[2010-2003]

تمهيد :-

نتيجة للسياسات الاقتصادية الخاطئة التي كانت متبعة قبل عام 2003 والتي أدت إلى زيادة عرض النقد في الاقتصاد، كذلك هبوط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض حجم الاستيرادات وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كل هذه العوامل كان لها الأثر السلبي في عدم استقرار سعر الصرف في الاقتصاد العراقي قبل عام 2003 ، إثناء مدة الدراسة (2010-2003) فإن زيادة الإنفاق الحكومي (ظاهرة المصروفات الحكومية الجارية) وهي ذات طبيعة استهلاكية عالية، إذ تزايدت فقرة الرواتب والأجور والمدفوعات التحويلية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 35% عام 2004 إلى قرابة 60% في الموازنات السنوية للأعوام (2008-2005)⁽¹⁾ ، مما يعني أن ضغوط الطلب الكلي قد أسهمت على نحو كبير في تعظيم مخاطر التضخم الناجم عن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي وقصور القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الزراعية والصناعية، كل هذه العوامل كان لها أثراً واضحاً في تدهور أسعار صرف العملة المحلية العراقية إزاء الدولار الأمريكي أثناء مدة الدراسة، لذلك سوف يتم تقسيم هذا المبحث على ثلاثة محاور وكالاتي :-

المحور الأول : تحليل وتقييم واقع الاقتصاد العراقي وتطور حجم الكتلة النقدية فيه للمدة (2010-2003)

انمازت هذه المدة بدخول العراق حرباً أسفرت عن حدوث فراغ دستوري ، وتدمير في البنية التحتية المدنية ومنشآت تخزين المواد الغذائية والمجمعات الصناعية ومحطات تكرير النفط ومحطات ضخ المياه ومرافق الاتصالات والطرق وسكك الحديد وعشرات الجسور ، وعانى الاقتصاد العراقي من اختلالات وتشوهات ظهرت بعد عام 2003 والتي تعد بمثابة تحديات وعقبات تواجه عملية التطور في العراق ، فمن أبرز هذه التشوهات هي الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد والتي تتمثل بالاختلالات المؤسساتية في إدارة الاقتصاد الوطني ، والاختلال في الهيكل الإنتاجي ، ودرجة عالية من الاعتماد على الخارج ، واختلال هيكل الموازنة العامة والعجز المالي والمديونية الخارجية ، إنا أهم الاختلالات والتشوهات التي طفت على الساحة العراقية ، بعد عام 2003 فهي التحول نحو اقتصاد السوق وسوء الأمن والفساد المالي والإداري والبطالة والفقر⁽²⁾ .

ونتيجة لهذه التداعيات الخطيرة التي شهدتها واقع الاقتصاد العراقي كان على السياسة النقدية أن تسعى جاهدة إلى تحقيق استقرار معدل نمو عرض النقد وخفض السيولة للسيطرة على التضخم ، خصوصاً بعد تزايد معدل نمو عرض النقد في عقدي الثمانينات والتسعينات بسبب تمويل العجز المالي للدولة والإنفاق العسكري والمدني المتزايد واعتماد ما يسمى بسياسة النقد الرخيص والتي أدت إلى ارتفاع عرض النقد من (24670) مليون دينار عام 1991 إلى (960503) مليون دينار عام 1996 ، ثم قفز إلى (3013601.1) مليون دينار أي أكثر من ثلاثة تريليون دينار عام 2002 ، وذلك كله نتيجة للإصدار النقدي الجديد (التمويل بالعجز) وظروف الحرب وتوقف صادرات النفط وأثار فرض الحصار الاقتصادي والتي كانت له انعكاسات سلبية على سعر الصرف الموازي للدينار العراقي مما أدى إلى هبوطه بصورة حادة⁽³⁾ .

لقد أستمروا عرض النقد بالزيادة ضمن هذه المدة كامتداد للأعوام السابقة ، إذ سجل معدل النمو المركب نسبة 35.3 % ، يمثل ازدياده من (5773601) مليون دينار عام 2003 إلى (37507328) مليون دينار عام 2010 فإثناء هذه المدة كانت معدلات النمو السنوية متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض ، إذ بلغ معدل نمو عرض النقد عام 2003 (91.6 %) وهو أعلى مستوى نمو إثناء المدة ، أخذ بالانخفاض إلى أن وصل إلى (51.7 %) عام 2010 ، إلا أنه سجل أدنى مستوى انخفاض له عام 2005 حيث بلغ (12.3 %) ، إنا بالنسبة لمكونات عرض النقد ، فإن العملة في التداول ازدادت إثناء هذه المدة من (4629794) مليون دينار عام 2003 إلى (22655950) مليون دينار عام 2010 ، وبمعدل نمو مركب بلغ 32.9 % خلال نفس المدة ، إذ سجلت أعلى معدل نمو في عام 2003 بلغ (80.6 %) وأدنى معدل نمو في عام 2010 بلغ (4.04 %) ، إنا الودائع الجارية فهي الأخرى ازدادت فبعد أن سجلت (1143807) مليون دينار عام

(1) وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة ، بيانات غير منشورة .

(2) فلاح خلف الربيعي ، تحديات عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق في الاقتصاد العراقي ، على الموقع www.almda.com .

(3) أديب قاسم شندي وحيدر كامل نعيم ، تأثير السياسة النقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1970 – 2008) بحث منشور في مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد الخامس ، المجلد الأول ، جامعة واسط ، أيلول 2011 ، ص 7 .

2003 ارتفعت لتبلغ (27401297) مليون دينار عام 2010 وكما موضح في الجدول (1) . وقد حدثت تطورات كبيرة أثناء هذه المدة ، أدت إلى تعظيم ثقة الأفراد بالدينار العراقي بعد أن تدهورت في المدد السابقة خاصة أثناء التسعينات ، والتي كان من أهمها استبدال العملة الوطنية القديمة بأخرى جديدة وإصدار قانوني البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004) والمصارف العراقية رقم (94) لسنة 2004 ، وقد أسهمت هذه التطورات الجديدة إلى استقرار الطلب النقدي وإلغاء ظاهرة تعدد أسعار صرف الدينار العراقي إزاء العملات الأجنبية (تحسن سعر الصرف) وإلغاء الفارق بين طبقات العملة القديمة والأقدم⁽¹⁾.

جدول (1)

تطور عرض النقد وصافي العملة في التداول وحجم الودائع الجارية أثناء المدة (2003-2010)

مليون دينار ونسب مئوية

السنة	عرض النقد M	معدل نمو عرض النقد %	صافي العملة في التداول	معدل نمو صافي العملة في التداول %	نسبة العملة في التداول إلى عرض النقد %	الودائع الجارية
2003	5773601	91.6	4629794	80.6	80.2	1143807
2004	10148626	75.8	7162945	54.7	70.6	2985681
2005	11399125	12.3	9112837	27.2	79.9	2286288
2006	15460060	35.6	10968099	20.4	70.9	4491961
2007	21721167	40.5	14231700	29.7	65.5	7489467
2008	28189934	28.5	18492502	29.9	66.6	9697432
2009	37300030	37.3	21775679	17.7	58	15524351
2010	37507328	51.7	22655950	4.04	60.4	27401297

المصدر / البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث

(*) العمود (2) والعمود (4) تم احتسابه من قبل الباحثة ، علماً إن عرض النقد لعام 2002 بلغ (3013601) وصافي العملة في التداول لعام 2002 بلغ (2563693) وقد تم احتساب معدلات النمو وفق المعادلة الآتية :

$$r = \frac{A_t - A_{t-1}}{A_{t-1}} \times 100$$

المحور الثاني : تحليل وتقييم واقع التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2010)

أن التضخم في الاقتصاد العراقي ظاهرة مركبة لم تتشكل بفعل عامل واحد، كالزيادة في أسعار المشتقات النفطية أو الزيادة في السيولة النقدية التي حصلت نتيجة إرتفاع نسبة الانفاق الجاري إلى الانفاق العام ، بل ظهرت نتيجة تفاعل عوامل عديدة نقدية وحقيقية ، وعلى الرغم من أن الاقتصاد العراقي يمثل أنموذجاً للاقتصاد الريعي الذي ترتبط مصادر الدخل فيه بالطلب الخارجي بغض النظر عن الإنتاج والانتاجية ، فإن التوسع في النفقات إزاء التخلي النسبي عن التحصيل الضريبي هي مسألة تأسست تاريخياً في سلوكيات المالية العامة ، ونتيجة الظروف الأمنية لمدة الدراسة أصبح التضخم حقيقة واقعية يمتاز بها الاقتصاد العراقي وفق فلسفته الاقتصادية .

لقد بلغ معدل النمو المركب للرقم القياسي لأسعار المستهلك أثناء المدة المذكورة (36%)، وكانت تتراوح معدلات التضخم السنوية بين 27% عام 2004 و53.3% عام 2006 ، وكان أعلى معدل نمو مركب للتضخم من نصيب مجموعة الوقود والإضاءة والتي بلغت 59% للمدة نفسها وذلك حسب نتائج المسح التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء والتي أشار فيها إن أسعار الوقود والإضاءة باتت تستهلك بحدود 30%-60% من الدخل الشهري للمواطن العراقي كما أشارت البيانات الواردة في الجدول (2) إلى أن معدلات الزيادة في المستوى العام للأسعار قد فاقت معدلات الزيادة في عرض النقد ، وهذا يعني إن حالة الاقتصاد العراقي أقرب إلى مستوى التضخم المفرط في عام 2006 . وهناك عوامل عديدة أسهمت بذلك منها⁽²⁾:

1. رفع أسعار الوقود وفق مراحل زمنية استناداً إلى توصيات صندوق النقد الدولي .
2. تزايد الطلب المحلي على الوقود بسبب الانقطاع المستمر في الطاقة الكهربائية .

(1) باسم عبد الهادي حسن ، السياسة النقدية في العراق ، اصلاحاتها وتحدياتها الجديدة ، الهيئة الوطنية للإستثمار ، الدائرة الاقتصادية ، 2008 ، ص 3 .

(2) عبد الكريم عبد الله محمد ، محمد محسن خنجر ، التنبؤ بالتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2009-2018) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، السنة التاسعة ، العدد 30 ، 2011 ، ص 155 .

3. كثرة الوسطاء والمضاربين في عملية تسويق الوقود .
4. استمرار عملية تهريب المشتقات النفطية لدول الجوار.
وهذا يعني إن عوامل التكاليف قد هيمنت في تفسير موجه التضخم نتيجة تفاقم أزمة الوقود بعد تعديل أسعار المشتقات النفطية .

واستمر الاقتصاد العراقي أثناء السنوات اللاحقة من 2007 إلى 2010 على حالة التضخم بفعل استمرار تفوق معدلات تزايد عرض النقد على معدلات نمو الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ، حيث تشير بيانات الجدول (2) أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك شهد ارتفاعاً ملحوظاً أثناء تلك المدة فقد ارتفع من (24205.5) مليون دينار عام 2007 وبمعدل تضخم بلغ 30.83% إلى (24500.5) مليون دينار عام 2010 وبمعدل تضخم بلغ 31.40%.

إن الاتجاه الجديد في تصاعد معدلات التضخم أثناء تلك المدة جاء بفعل عاملين أساسيين في ذلك هما (1):
1. اختناقات العرض في القطاع الحقيقي (صدمة العرض) التي تركزت أساساً في عجز قطاع تجهيز الوقود والطاقة وانعكاساته السلبية على تكاليف النقل والمواصلات والتكاليف الإنتاجية والتسويقية .
2. التأثير الكبير للطلب الكلي أو الإتفاق الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد والذي جاء انعكاساً لاتساع ظاهرة النفقات الحكومية الجارية ذات الطبيعة الاستهلاكية .
لهذا كان لعامل السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي لمكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي أعباء وتكاليف كبيرة ، إذ أن خفض التضخم بنسبة (20%) سنوياً يضيف قوة شرائية تقدر بحوالي (21) تريليون دينار ، وهذا يعني أن كل دينار كلفة يحقق (10) دينار منفعة بفعل المضاعف النقدي ، لذلك فإن حسن الاختيار يعتمد على المثبت الاسمي إشارة إلى سعر الصرف أو إشارة إلى سعر الفائدة لحماية الاقتصاد الحقيقي من الصدمات (2).

جدول (2)

الرقم القياسي للأسعار ومعدلات التضخم في الاقتصاد العراقي المدة (2010-2003)

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 100=1993	معدل التضخم*
2003	6943.5	33.61
2004	8815.6	26.9
2005	12073.8	36.9
2006	18500.8	53.3
2007	24205.5	30.8
2008	24851.3	32.4
2009	24155.1	30.2
2010	24500.5	31.4

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية (2011-2006)
(*) تم استخراجها من قبل الباحثة. وفق المعادلة الآتية :

$$Rin = \frac{CPI_2 - CPI_1}{CPI_1} \times 100$$

(1) مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ، البنك المركزي العراقي ، بغداد ، 2008 ، ص 1 .
(2) علي عبد الهادي سالم ، نحو إستراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق ، بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 4 ، العدد 9 ، السنة 2012 ، ص 4 .

المحور الثالث : تحليل وتقييم سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2010)

لقد اعتمدت السياسة النقدية الجديدة بعد عام 2003 على وجه الخصوص بعد صدور قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004 في تحقيق أهدافها في المحافظة على استقرار الأسعار المحلية والتصدي لمعدلات التضخم المتصاعدة وزيادة القوة الشرائية للدينار العراقي عن طريق الإجراءات التي اتخذتها ولاسيما في مجالي أسعار الفائدة وسعر صرف الدينار العراقي والتي مكنتها من السيطرة على مناسيب السيولة وإدارتها استناداً لقواعد الاستقرار الاقتصادي وآلياته ، الى تحقيق زيادة في احتياطات البنك المركزي الدولية من النقد الأجنبي بما يساعد على الاستقرار ويضمن النمو الاقتصادي عن طريق اعتماد أدوات وأساليب جديدة أكثر فاعلية للمحافظة على استقرار سعر صرف العملة المحلية .

ومع تطور الإيرادات النفطية فإن سعر الصرف أصبح تحت سيطرة البنك المركزي في السنوات الأخيرة على الرغم من حالة الزيادة النسبية فيه ، والمطلوب هو الوصول إلى السعر الذي يكون فيه الدولار يساوي ألف دينار كخطوة أولى لتعزيز الثقة بالعملة الوطنية ، ولتقليل عملية الدوارة في الاقتصاد العراقي التي باتت منتشرة ومعتمدة في أغلب التعاملات وفي الأزمات بشكل خاص مما يؤثر على النشاط الاقتصادي للدولة⁽¹⁾.

إن عملية ربط الدينار العراقي بالدولار الأمريكي تندرج ضمن السياسة النقدية الجديدة التي اتبعت بعد عام 2003 بعد أن وصلت قيمة الدينار العراقي إلى أدنى مستوياتها ، وبعد أن تم التأكد على أن حجم الكتلة النقدية في التداول قد قاربت الـ (5) ترليون دينار من دون إسناد مناسب للرصيد من العملات الأجنبية والذهب ، وهنا أيضاً لا يمكن الاطمئنان إلى الاستقرار الاقتصادي بدلالة استقرار سعر صرف الدينار إزاء الدولار وفي مدة ما ، وذلك للفروق الواسعة بين اقتصاد دولة الدولار واقتصاد دولة الدينار لأن كلا من العملتين يستمد قوته في الأمد المتوسط من قوة وحجم اقتصاده⁽²⁾.

وبعكس ما تعتقده السياسة النقدية العراقية من أن تغيير سعر الفائدة أو وضع هدف مسبق لخفضه إلى (40%) أثناء عام 2007 يؤدي إلى تحسين القوة الشرائية للدينار العراقي بزيادة قيمته مقابل الدولار ، إلا أنه لم تتم دراسة أثره على الاقتصاد العراقي ، من ناحية أن جميع الإيرادات ستنقص بحجم تلك الزيادة من قيمة الدينار مقابل الدولار ، كذلك فإن توقف القطاعات الإنتاجية والصناعية والزراعية يدفع الاقتصاد العراقي إلى سد احتياجاته من السلع الاستهلاكية عن طريق الاستيراد مما يؤدي إلى بقاء سعر صرف الدينار العراقي متذبذباً إزاء الدولار الأمريكي ، أن رفع قيمة العملة الوطنية (الدينار) عن طريق الدعم النقدي فقط يؤدي إلى رفع كلفة المنتجات للصناعة الوطنية النامية والتي بحاجة إلى مصادر أو مواد أولية مستوردة لزيادة قدرتها على منافسة السلع والبضائع المستوردة⁽³⁾.

وعن طريق بيانات الجدول (3) نلاحظ انخفاض سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الأمريكي، بسبب محاولات البنك المركزي العراقي الجاهدة لتحسين سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار منذ بداية عام 2003 وحتى عام 2010 ، إذ نلاحظ أن سعر صرف الدينار العراقي سجل (1764) دينار لكل دولار في مزاد البنك المركزي عام 2003 بعد أن كان معدل سعر الصرف للدينار العراقي إزاء الدولار الأمريكي في السوق الموازية (1936) دينار لكل دولار لنفس العام . واستمر سعر صرف الدينار العراقي إزاء الدولار الأمريكي بالانخفاض في السنوات اللاحقة حتى وصل في عام 2007 إلى (1255) دينار لكل دولار في مزاد البنك المركزي العراقي بينما كان في السوق الموازي (1267) دينار لكل دولار ، واستمر بالانخفاض حتى استقر في السنتين الأخيرتين 2009-2010 عند سعر (1170) دينار لكل دولار في مزاد البنك المركزي اما في السوق المحلية فقد سجل سعره بين (1182) إلى (1185) دينار لكل دولار أمريكي ، وهذا يدل على تحسن واستقرار سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الأمريكي في السوق الموازية وفي مزاد البنك المركزي العراقي .

(1) مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ، البنك المركزي العراقي ، بغداد ، 2008 ، ص 3 .

(2) علي عبد الهادي سالم ، مصدر سابق ، ص 6 .

(3) المصدر نفسه ، ص 6 .

جدول (3)

تطورات اسعار الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي
في السوق الموازية وفي مزاد البنك المركزي للعراقي للمدة (2003-2010)

السنة	سعر الصرف في السوق الموازية	سعر الصرف في مزاد البنك المركزي
2003	1936	1764
2004	1453	1567
2005	1472	1469
2006	1475	1467
2007	1267	1255
2008	1203	1193
2009	1182	1170
2010	1185	1170

المصدر : البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث .

المبحث الثالث

قياس اثر التضخم النقدي في سعر صرف العملة الوطنية العراقية إزاء الدولار الامريكي للمدة [1995-2010]

تمهيد :

تعد النماذج القياسية من الاساليب المهمة المستخدمة في الدراسات الاقتصادية والمالية ، إذ انها تهتم بالقياس الكمي للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتأثيراتها المتبادلة ومن ثم إعطاء النتائج التي تساعد على رسم سياسات اقتصادية صائبة تتفق مع الواقع الاقتصادي للبلد وبتطبيق بعض المعايير الاحصائية والقياسية ثم تقدير واختبار معالم المتغيرات الاقتصادية ، وفي دراستنا هذه اعتمدنا في المبحث الثالث والآخر على الأسلوب القياسي كأداة لدعم التحليل النظري والذي تم تناوله في المبحثين السابقين من هذه الدراسة ، ونظراً لما تقتضيه الضرورة في التقديرات القياسية من سلاسل زمنية طويلة نسبياً ، فقد تم اعتماد البيانات الاحصائية للمدة (1995-2010) والموضحة في الجدول (4) وذلك للحصول على نتائج أكثر دقة في القياس، من هذا المنطلق تم تقسيم هذا المبحث على محورين وهو كالاتي :

المحور الاول : توصيف الدالة .

المحور الثاني : التقدير والتحليل .

المحور الأول : توصيف الدالة :

لغرض قياس أثر التضخم النقدي في سعر صرف العملة المحلية العراقية ، قامت الباحثة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) على وفق النظام الاحصائي الجاهز (SPSS) ، وباعتماد العديد من الدالات الاحصائية منها الدالة الخطية والدالة اللوغارتمية والدالة العكسية والدالة التربيعية والدالة التكعيبية والدالة الأسية لغرض تقدير أثر التضخم النقدي في سعر الصرف فوجدت الباحثة ان الدالة الخطية (Linear Function) كانت من أفضل الدالات من حيث النتائج القياسية التي تم الحصول عليها ومن حيث مطابقتها للنظرية الاقتصادية على وفق بيانات المدة (1995-2010) وعلى ضوء النموذج القياسي الآتي :

$$Y = a + b_i X_i + u_i$$

حيث ان (Y) يمثل سعر صرف الدينار العراقي إزاء الدولار الامريكي في السوق الموازية (المتغير

التابع) .

أما (X) فيشير الى معدل التضخم ممثلاً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (المتغير المستقل) .

جدول (4)

البيانات المستخدمة في التقدير القياسي

للمدة (1995-2010)

100 = 1993

السنة	الرقم القياسي العام للأسعار	سعر الصرف في السوق الموازية
1995	2672.9	1674
1996	2242.1	1170
1997	2759.2	1471
1998	3166.7	1620
1999	3565.0	1972
2000	3742.5	1930
2001	4355.3	1929
2002	5196.6	1957
2003	6943.5	1936
2004	8815.6	1453
2005	12073.8	1473
2006	18500.8	1475
2007	24205.5	1267
2008	24851.3	1203
2009	24155.1	1182
2010	24500.5	1185

المصدر :

- العمود الأول : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء .
- العمود الثاني : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث .

المحور الثاني

التقدير والتحليل

لغرض تقدير وقياس معلمات الانموذج القياسي ، فقد تم إجراء معادلة أنحدار خطي، أثر التضخم النقدي في سعر صرف العملة الوطنية العراقية إزاء الدولار الأمريكي في السوق الموازية. وعن طريق الجدول (5) الذي يوضح نتائج التقدير القياسي ، أظهرت النتائج الإحصائية أن الدالة الخطية هي أفضل الصيغ المعتمدة توفيقاً للبيانات وانسجاماً مع منطق النظرية الاقتصادية في ضوء متغيرات المدة (1995-2010) وبأسعار الثابتة ، إذ كانت النتائج كالتالي:

$$Y = 1800.217 - 0.022746 X$$

$$Se \quad (93.15556) \quad (0.006688)$$

$$t\text{-test} \quad (19.32485) \quad (-3.400711)$$

$$R = 0.678 \quad R^2 = 0.452 \quad R\text{-adj} = 0.422 \quad F = 11.56$$

عن طريق معاملات الأنموذج تشير النتائج الإحصائية الى معنوية العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي وبين التضخم أثناء المدة (1995-2010) وبالتالي هنالك أثراً واضحاً للتضخم على اسعار الصرف للدينار العراقي إزاء الدولار الامريكي ، بمعنى ان زيادة معدلات التضخم بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى انخفاض في اسعار صرف الدينار العراقي إزاء الدولار الامريكي في السوق الموازية بمقدار (0.023) ، وهذا مطابق مع منطق النظرية الاقتصادية ، كما اجتاز النموذج اختبار (F) فقد بلغت قيمة F المحسوبة (11.56) وهي أكبر من قيمة F الجدولية والبالغة (4.60) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (1,14) .

$$F_{0.05} (1,14) = (4.60)$$

وهذا يعني رفض فرضية العدم القائلة بان التضخم الاقتصادي ليس له تأثيراً معنوياً على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي إزاء الدولار الامريكي في السوق الموازية وقبول الفرضية البديلة القائلة بان للتضخم الاقتصادي تأثيراً معنوياً في سعر صرف العملة المحلية العراقية إزاء الدولار الامريكي في السوق الموازية حسب بيانات الدراسة .

كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.45) وهذا يعني ان الرقم القياسي لاسعار المستهلك يفسر نسبة 45% من التغيرات الحاصلة في سعر الصرف التوازني للدينار العراقي إزاء الدولار الأمريكي والنسبة المتبقية والبالغة 55% فتعود الى متغيرات أخرى لم تدخل في المعادلة .

كما بلغ معامل الارتباط R بين المتغير التابع Y والمتغير المستقل X نسبة (67%) وهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين الرقم القياسي لاسعار وسعر الصرف التوازني للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازية أما قيمة t والتي تحدد معنوية العلاقة بين التضخم النقدي وسعر الصرف، فتدل قيمته والبالغة (-3.45) على وجود علاقة معنوية قوية بين التضخم النقدي وسعر الصرف، إذ انها اكبر من t الجدولية والبالغة (1.76) عند مستوى معنوية (0.05) .

جدول (5)

نتائج (التقدير القياسي) لسعر الصرف

F	R ²	معادلة الانحدار	نوع العلاقة
11.56	0.45	$Y = 1800.2 - 0.023 X$	1- الدالة الخطية (Liner)
6.21	0.30	$Y = 3240.8 - 189.17 \log X$	2- الدالة اللوغارتمية (Logarithmic)
6.47	0.316	$\log(Y) = 8.436767 - 0.124142 \log(X)$	3- الدالة اللوغارتمية المزدوجة (Double Log)
1.77	0.11	$Y = 1414.2 + 750029.6 \frac{1}{X}$	4- الدالة العكسية (Inverse)
6.70	0.50	$Y = 1623 + 0.026 X - 1.764 X^2$	5- الدالة التربيعية (Quadratic)
5.71	0.58	$Y = 1225.19 + 0.192 X - 1.78 X^2 + 4.09 X^3$	6- الدالة التكعيبية (Cubic)
12.38	0.46	$Y = 1793.800 - 1.499 X^2$	7- الدالة الأسية (Exponential)

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحاسوب .

الاستنتاجات والمقترحات Conclusions & Suggestions

أولاً – الاستنتاجات

- 1- نتيجة لتزايد الأنفاق الحكومي الناجم عن زيادة الإيرادات وما قاد له من عجز في الموازنة العامة ، فقد اضطررنا الدولة إلى التوسع الكبير في حجم الائتمان والذي أدى بدوره إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار .
- 2- أن الارتفاع الحاصل في المستوى العام للأسعار يرجع أيضاً إلى زيادة عرض النقد في الاقتصاد العراقي بصورة مفرطة ، مما أدى إلى نتائج سلبية كبيرة على سعر صرف الدينار العراقي .
- 3- تفوق نسبة صافي العملة في التداول من عرض النقود مقابل تدني نسبة الودائع الجارية، وهذا يدل على وجود تعطيل عالٍ للسيولة من قبل الأفراد وزيادة الاكتناز وانخفاض الودائع المصرفية .
- 4- تؤيد نتائج التقدير القياسي الفرضية التي تقرر أنه مع استمرار ارتفاع التضخم معبراً عنه بالمستوى العام للأسعار يزداد تدهور القوة الشرائية للدينار، وبالتالي يتزايد الأثر الكمي الموجب لارتفاع المستوى العام للأسعار على سعر صرف الدينار إزاء العملات الأجنبية، لأن أثر التضخم في سعر الصرف هو أثر تراكمي يبدأ من الأثر الفوري إلى الأثر القصير فالمتوسط ثم الطويل الأجل ليؤثر سلباً على النمو الاقتصادي .
- 5- اسهمت إجراءات البنك المركزي العراقي المتمثلة بإقامة مزاد علني لبيع العملة الأجنبية في تحقيق نوع من الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار العراقي إزاء الدولار الأمريكي .
- 6- تأثر سعر صرف الدينار العراقي إزاء الدولار الأمريكي في السوق الموازية بمعدلات التضخم أثناء مدة الدراسة، إذ أدى ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي ممثلاً بالمستوى العام لأسعار المستهلك إلى انخفاض سعر صرف الدينار العراقي إزاء الدولار الأمريكي في السوق الموازية أثناء المدة (1995-2010) وحسب بيانات الدراسة ، مما يشير إلى تحسن سعر صرف الدينار العراقي إزاء الدولار الأمريكي أثناء هذه المدة .

ثانياً : المقترحات

- 1- بينت نتائج الدراسة أن التوسع في الكتلة النقدية كان سبباً أساسياً للتضخم في الاقتصاد العراقي ، لذلك فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي لا بد أن يتم عن طريق ترصين وبناء قيمة الوحدة النقدية العراقية إزاء العملات الأجنبية وثبات النمو النقدي على نحو يحقق الاستقرار الاقتصادي وذلك عن طريق السياسة النقدية والتي ينبغي عليها جعل نظام سعر الصرف أكثر مرونة للسيطرة على عرض النقود والسيطرة على الأجور والحد من معدلات الصرف ذات القيمة العالية .
- 2- تنشيط دور المؤسسات الإنتاجية لزيادة الإنتاج وتحسين الأداء للنهوض بالقطاعات الاقتصادية الإنتاجية من أجل زيادة استغلال الموارد المتاحة والمعتلة في الاقتصاد العراقي لتحقيق زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يفوق نسبة الزيادة السنوية في معدلات التضخم .

- 3- عدم التوجه إلى رفع الأجور لمعالجة التضخم لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع موازي في الأسعار ، فضلاً عن نمو الطلب الداخلي نتيجة زيادة الاتفاق الحكومي المدعوم بعوائد نفطية مسبباً فائضاً كبيراً في السيولة المحلية .
- 4- نظراً للترابط الكبير بين سعر الفائدة وسعر الصرف والتضخم في الاقتصاد العراقي ، لذلك نوصي البنك المركزي عن طريق السياسة النقدية بإصدار سند مقوم بالعملة الأجنبية من خلال التنبؤ بسعر صرف مستقبلي ، وكذلك الاستفادة من فروقات اسعار الفائدة بالعملة المحلية عن العملة الأجنبية، لكي يتم امتصاص فائض السيولة النقدية عن طريق هذا السند.
- 5- ترشيد الاتفاق الحكومي ، ليتواءم مع متطلبات معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي الاجمالي ، لأن العجز في الموازنة يسد عن طريق الافتراض من الجهاز المصرفي وإصدار السندات ، وهذا يشكل بطبيعة الحال ضغط على الارتفاع في المستوى العام للأسعار .

المصادر :-

أولاً - الكتب والبحوث

- 1- ابو طه ، احمد محمد احمد، التضخم النقدي اسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث ، دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين ، مكتبة الوفاء القانونية ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية 2012 .
- 2- الأمين ، عبد الوهاب ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان 2002 .
- 3- الأمين ، عبد الوهاب و الباشا ، زكريا عبد المجيد ، مبادئ الاقتصاد ، الجزء الثاني (الاقتصاد الكلي) ، دار المعرفة ، الكويت 1983 .
- 4- حسن ، باسم عبد الهادي ، السياسة النقدية في العراق اصلاحاتها وتحدياتها الجديدة ، الهيئة الوطنية للاستثمار ، الدائرة الاقتصادية 2008 .
- 5- الخصاونة ، صالح ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان 1999 .
- 6- الدليمي، عوض فاضل ، النقود والبنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل 1995 .
- 7- الدوري ، زكريا و السامرائي ، يسرى ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان 2006 .
- 8- سالم ، علي عبد الهادي ، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 4 ، العدد 9 ، السنة 2012 .
- 9- السيد علي ، عبد المنعم و حبيب ، عبد الرحمن ، نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية ، المؤسسة الجامعية ، بيروت 1986 .
- 10- الصادق ، علي توفيق ، المنافسة في ظل العولمة القضايا و المضامين ، القدرة التنافسية للأقتصادات العربية في الأسواق العالمية ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي 1999 .
- 11- صالح ، مظهر محمد، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ، البنك المركزي العراقي ، بغداد 2008 .
- 12- الغالبي ، عبد الحسين جليل عبد الحسن ، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية و تطبيقات) ، ط2 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان 2011 .
- 13- غزلان ، محمد عزت ، اقتصاديات النقود والمصارف ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى، بيروت 2002 .
- 14- الفتلاوي ، كامل علاوي كاظم و الزبيدي ، حسن لطيف كامل ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان 2009 .
- 15- القريشي ، محمد صالح ، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية ، أثراء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان 2009 .
- 16- محمد ، عبد الكريم عبد الله و خنجر ، محمد محسن ، التنبؤ بالتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2009-2018) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، السنة التاسعة ، العدد 30 ، بغداد 2011 .
- 17- الوزني ، خالد واصف و الرفاعي ، احمد حسين ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر ، الطبعة السادسة ، عمان 2003 .

ثانياً - المنشورات والدوريات

- 1- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث .
- 2- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء .
- 3- وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة .

ثالثاً : المصادر باللغة الإنكليزية :-

- 1- Day.A.C & Beza. S.T. , Money and Income New York , Oxford university press , 1960 .
- 2- Friedman .M. , Dollars and deficits , Englewood cliffs , New Jersey , prentice Hall Inc , 1968 .
- 3- Keynes . J. M. , The General Theory of Employment , Interest and Money , New York Harcourt prece and co , Inc , 1936 .
- 4- Patrtson , W. C. , Income , Employment and Economic Growth , New York , W. W. Norton and co. , Inc , 1967 .
- 5- Salvator . D. International Economics John Wihy and Sons , New York , 2001 .